مجلة القانون والعلوم البيئية

e ISSN 0744 – 2992 ـ ISSN2830-9804

المجلد: 03- العـدد: 03(2025)، ص 133- 157

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/908

التداعيات القانونية للتعدين الأهلي على البيئة والمجتمعات المحلية في السودان

The Legal Implications of Artisanal Mining on the Environment and Local Communities in Sudan

الدكتور/ محمد عبود حامد محمد[1]، الدكتورة/ شذى حامد محمد[2]

[1] كليات بريدة الأهلية (المملكة العربية السعودية)، wedabboud@gmail.com.

[2] كليات بريدة الأهلية (المملكة العربية السعودية)، shazaomar59@gmail.com.

https://orcid.org/0009-0008-1756-2161

https://orcid.org/0009-0003-8380-9832

تاريخ الاستلام: 2025/08/08 تاريخ القبول:01 /11 / 2025 تاريخ النشر: 2025/.12/31

ملخص:

تبحث هذه الورقة في التداعيات البيئية والاجتماعية الكارثية للتعدين الأهلي في السودان، وتجادل بأنها ناتجة عن فراغ قانوني ومؤسسي عميق. باستخدام المنهج التحليلي النقدي، يكشف البحث عن قصور الإطار التشريعي، ويحلل الممارسات المدمرة كجرائم بيئية، ويسلط الضوء على الانعكاسات الإنسانية على المجتمعات المحلية من أزمات صحية وأمنية. وتخلص الدراسة إلى أن الحل لا يكمن في التجريم بل في تبني نهج حوكمة جديد ومتكامل يهدف إلى تقنين وتنظيم القطاع، مقدمةً توصيات عملية لتحقيق التوازن بين ضرورات المعيشة وحماية البيئة وحقوق المجتمعات.

كلمات مفتاحية: التعدين الأهلي، السودان، الأثر البيئي، النزاعات الاجتماعية، حوكمة الموارد الطبيعية.

Abstract:

This paper investigates the catastrophic environmental and social repercussions of artisanal mining in Sudan, arguing they stem from a profound legal and institutional vacuum. Using a critical analytical approach, the research reveals the shortcomings of the legislative framework, analyzes destructive practices as environmental crimes, and highlights the humanitarian consequences for local communities, from health to security crises.

The study concludes that the solution lies not in criminalization but in adopting a new, integrated governance approach aimed at legalizing and regulating the sector, offering practical recommendations to balance livelihood necessities with environmental protection and community rights.

Keywords: Artisanal Mining; Sudan; Environmental Impact; Social Conflicts; Natural Resource Governance.

1. مقدمة

يُمثل قطاع التعدين الأهلي، أو ما يُعرف محلياً بالتعدين التقليدي، أحد أبرز التحولات الهيكلية في الاقتصاد السوداني خلال العقد الأخير. فبعد انفصال جنوب السودان في العام 2011 وما تبعه من فقدان لثلاثة أرباع الثروة النفطية، برز الذهب كشريان حياة للاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذا القطاع مساهماً رئيسياً في رفد خزينة الدولة بالنقد الأجنبي ومصدراً حيوياً للدخل القومي. تشير الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية إلى أن التعدين الأهلي مسؤول عن إنتاج ما يتراوح بين 80% إلى 90% من إجمالي الذهب في البلاد، ويوفر سبل العيش بشكل مباشر أو غير مباشر لما يزيد عن مليوني شخص، بل وتصل بعض التقديرات إلى ستة ملايين مواطن سوداني، بما في ذلك أعداد كبيرة من الشباب وخريجي الجامعات الذين وجدوا فيه ملاذاً في ظل تفشي البطالة وتدهور الأوضاع المعيشية.[1]

على الرغم من هذه الأهمية الاقتصادية والاجتماعية البالغة، يعمل هذا القطاع الحيوي في فضاء يتسم بالفوضى التنظيمية والقصور التشريعي وغياب شبه تام لآليات الرقابة الفعالة. تتمثل إشكالية البحث المحورية في تحليل الفجوة العميقة والمتسعة بين النصوص القانونية التي تهدف نظرياً إلى تنظيم القطاع وحماية البيئة والمجتمع، وبين الواقع العملي المأساوي الذي يكشف عن انتهاكات بيئية وصحية جسيمة، وتصاعد مقلق للنزاعات الاجتماعية، وضعف هيكلي في أجهزة الدولة الرقابية. إن هذه الورقة البحثية تجادل بأن الأزمة لا تقتصر على كونها أزمة تطبيق للقانون، بل هي أزمة حوكمة متجذرة في تناقض جوهري في دور الدولة؛ فالدولة التي يقع على عاتقها واجب حماية المصلحة العامة وصون البيئة وحقوق المواطنين، هي ذاتها الدولة التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من هذا القطاع غير المنظم، مما يخلق حالة من التواطؤ الضمني مع الممارسات المدمرة التي تغذي هذه الأزمة.

تعتمد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تفكيك وتحليل النصوص القانونية والتشريعية ذات الصلة، وعلى رأسها قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015 وقانون حماية البيئة لسنة 2001. كما تتبنى الورقة منهجاً نقدياً لتقييم أداء المؤسسات الرقابية، وفي مقدمتها الشركة السودانية للموارد المعدنية، بالاستناد إلى تقارير ميدانية ودراسات توثق إخفاقاتها، وأخيراً، يُستخدم منهج دراسة الحالة لتحليل التداعيات الميدانية في عدد من الولايات المتأثرة بشكل كبير مثل ولاية نهر النيل، وولايات دارفور، وجنوب كردفان، لفهم الأبعاد العملية للأزمة.[2]

---

[1] . عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). "أثر التعدين الأهلي للذهب على الخصائص الديموغرافية للسكان بولاية نهر النيل". جامعة النيلين؛ الشرق. (2024). "التعدين الأهلي في السودان.. كنز اقتصادي يواجه أزمات بيئية وتنظيمية"؛ العربية نت. (2022). "التنقيب عن الذهب في السودان.. رحلة الثراء القبيح".

2 . جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015؛ جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001؛ الشركة السودانية للموارد المعدنية. (التاريخ غير متوفر). بوابة المعادن الإلكترونية؛ خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). "الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتعدين الأهلي: دراسة حالة 'وحدة دلقو الإدارية' الولاية الشمالية". دار المنظومة.

تتألف هيكلة البحث من ثلاثة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتعدين الأهلي، محللاً ماهيته وخصائصه، والمنظومة التشريعية الحاكمة له، وفعالية الأجهزة الرقابية. أما المبحث الثاني، فيغوص في عمق التداعيات البيئية والصحية الكارثية، موثقاً تدهور الموارد الطبيعية والمخاطر الصحية الجسيمة، ويفحص قصور الاستجابة القانونية لهذه المخاطر. ويتناول المبحث الثالث الانعكاسات الاجتماعية، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والاقتصادية، ودور التعدين كمحفز للنزاعات القبلية، ويقيّم حقوق المجتمعات المحلية وسبل الانتصاف المتاحة لها. وتختتم الورقة بخلاصة شاملة للنتائج التي تم التوصل إليها، وتقدم حزمة من التوصيات التشريعية والمؤسسية والعملية التي تهدف إلى بناء إطار حوكمة رشيد ومستدام لهذا القطاع الحيوي.

2. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتعدين الأهلي في السودان

يؤسس هذا المبحث لفهم الطبيعة المزدوجة للتعدين الأهلي؛ فهو من ناحية واقع اقتصادي واجتماعي فرض نفسه بقوة على الساحة السودانية، ومن ناحية أخرى كيان قانوني تحاول الدولة إخضاعه لسيطرتها وتنظيمها. يكشف هذا المبحث عن التناقضات والفجوات العميقة في هذا الإطار التنظيمي، مما يمهد الطريق لفهم أسباب التداعيات السلبية التي سيتم تفصيلها في المباحث اللاحقة. إن الفشل في تعريف وتأطير هذا القطاع بشكل دقيق وواقعي في المنظومة القانونية هو حجر الزاوية في أزمة الحوكمة التي يعاني منها.

1.2. المطلب الأول: ماهية التعدين الأهلي وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية

لفهم التداعيات القانونية للتعدين الأهلي، لا بد أولاً من تحديد ماهيته وتمييزه عن الأشكال الأخرى من التعدين، وفهم الدوافع التي جعلته ظاهرة واسعة الانتشار، واستيعاب خصائصه التشغيلية التي تجعل من تنظيمه تحدياً كبيراً.

1.1.2. التعريف والتمييز

عند فحص قانون تنمية الثروة المعدنية لسنة 2015، نجد أنه لا يقدم تعريفاً مباشراً وصريحاً لمصطلح "التعدين الأهلي" أو "التعدين التقليدي"، وهو ما يعكس في حد ذاته النظرة الهامشية التي أولاها المشرّع لهذا القطاع الضخم عند صياغة القانون الأساسي. بدلاً من ذلك، يعرف القانون "التعدين" بأنه "كل العمليات والأنشطة الجيولوجية والهندسية بأنواعها التي تتم في المناجم لتحديد مكامن الخامات المعدنية... باستخدام التقانات الهندسية والفيزيائية والكيميائية والميتالورجية". هذا التعريف ينطبق بوضوح على عمليات التعدين الصناعي المنظم الذي تقوم به الشركات الكبرى. أما الإشارة الوحيدة التي يمكن أن تنطبق على النشاط الأهلي فتأتي ضمن أنواع العقود، حيث يذكر القانون "عقد تعدين صغير، يكفل للمتعاقد الحق في استخراج المواد المعدنية".[1] هذا القصور في التعريف يخلق فراغاً قانونياً، حيث أن واقع التعدين الأهلي يختلف جذرياً عن الصورة المنظمة التي يرسمها القانون، فهو يتعامل مع نشاط غير مهني يمارسه أفراد عاديون بأساليب بدائية، متجاهلاً بذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تحركه.

1 . جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015. المادة 3 والمادة 15 (د).

في المقابل، تقدم الدراسات الأكاديمية والتقارير الميدانية تعريفاً عملياً أكثر دقة. فهو يوصف بأنه نشاط كثيف العمالة، يمارسه أفراد أو مجموعات صغيرة، ويعتمد على أدوات تتراوح بين البدائية (مثل الأزاميل والمطارق) وشبه الآلية (مثل أجهزة الكشف عن المعادن والطواحين الصغيرة)، ويهدف بشكل أساسي إلى تحقيق مكاسب مالية سريعة في ظل غياب شبه تام للتخطيط الفني أو دراسات الجدوى البيئية. هذا التعريف العملي يبرز الطبيعة العشوائية وغير المنظمة للقطاع، حيث يقوم الأفراد بعمليات تعدين بدائية لاستخراج الذهب دون إعداد فني أو دراية بالمخاطر التي قد يتعرضون لها لاحقاً.[1]

2.1.2. الدوافع والمحركات

إن التوسع الهائل في قطاع التعدين الأهلي ليس ظاهرة عفوية، بل هو نتاج مباشر لضغوط اقتصادية واجتماعية عميقة. فمع تدهور الأوضاع الاقتصادية في السودان، وتفاقم معدلات البطالة التي طالت حتى خريجي الجامعات، أصبح البحث عن الذهب بمثابة استراتيجية بقاء لملايين المواطنين. لقد تحول التعدين إلى "صمام أمان" اجتماعي واقتصادي، يمتص أعداداً هائلة من العاطلين عن العمل ويوفر لهم مصدراً للدخل، وإن كان محفوفاً بالمخاطر. إن الدافع الرئيسي للمعدنين هو البحث عن "الثراء السريع" في بلد يعاني من الفقر المدقع، مما يجعلهم على استعداد لتحمل ظروف عمل قاسية ومخاطر صحية وبيئية جسيمة. وقد زادت الحرب الدائرة منذ عام 2023 من تفاقم هذه الظروف، مما دفع بالمزيد من الشباب للانخراط في هذا القطاع كخيار وحيد للبقاء.[2]

تتجلى هنا إحدى المفارقات الأساسية في حوكمة هذا القطاع؛ فالدولة تعتمد عليه بشكل ضمني كأداة لتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية وامتصاص البطالة، وتستفيد من عائداته الضخمة من النقد الأجنبي. ولكن في الوقت نفسه، فإن الإطار القانوني يعامله كنشاط هامشي وغير رسمي. هذه الازدواجية تجعل الدولة في موقف حرج، حيث أنها تستفيد من نشاط لا تستطيع أو لا ترغب في حوكمته بشكل فعال، مما يؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة من الفوضى والانتهاكات. إن الفشل في توفير بدائل اقتصادية حقيقية هو ما يدفع الناس إلى أحضان هذا القطاع الخطر، وفشل القانون في الاعتراف بواقع هذا القطاع وخصائصه يمنع أي محاولة جادة لتنظيمه وتحسينه.

3.1.2. الخصائص التشغيلية

يمتاز التعدين الأهلي في السودان بمجموعة من الخصائص التشغيلية التي تجعله فريداً وصعب التنظيم. أولاً، الانتشار الجغرافي الواسع، حيث تشير التقارير إلى وجود أكثر من 800 موقع تعدين أهلي منتشر في 15 ولاية، من الشمالية ونهر

1 . مجموعة باحثين. (2022). "المكاسب والمخاطر للتعدين التقليدي في السودان: دراسة تحليلية (2020–2022)". المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ إدريس، محمود محمد علي، وآخرون. (2024). "التعدين الأهلي للذهب في السودان كآلية للاستثمار من أجل المكاسب السريعة: المخاطر والتحديات". مجلة القناطر الدولية.

2 . إدريس، محمود محمد علي، وآخرون. (2024). مرجع سابق؛ الجزيرة نت. (2022). "التعدين التقليدي في السودان.. تشوهات للمواليد ودمار للبيئة من أجل الذهب"؛ الجمعية السودانية لحماية البيئة (SECS). (2025). النشرة الإخبارية الأولى؛ عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

النيل شرقاً إلى ولايات دارفور وكردفان غرباً.[1] ثانياً، طبيعة العمالة، حيث يعتمد القطاع بشكل كبير على عمالة غير ماهرة تفتقر إلى أي تدريب فني أو وعي بمخاطر المهنة. ثالثاً، التطور الفوضوي في الأدوات، حيث انتقل المعدنون تدريجياً من استخدام الأدوات اليدوية البسيطة إلى استخدام آليات ثقيلة مثل الحفارات والجرافات بشكل غير قانوني، مما أدى إلى تدمير البيئة بشكل أسرع وأوسع نطاقاً. هذا التحول من الطرق البدائية إلى الآليات الثقيلة زاد من الأضرار الفيزيائية للأرض.[2] وأخيراً، بيئة العمل القاسية والخطرة، حيث يعمل المعدنون في مناطق صحراوية نائية، في حفر عميقة وغير آمنة، مع انعدام تام لأبسط مقومات السلامة المهنية والخدمات الصحية أو مياه الشرب النظيفة، مما يجعلهم عرضة دائمة للحوادث والأمراض. وغالباً ما يعمل هؤلاء الأفراد لساعات طويلة في ظروف شاقة مقابل عائد ضئيل قد لا يتجاوز 10% من قيمة ما يتم استخراجه بعد خصم تكاليف المعدات والنقل.[3]

2.2. المطلب الثاني: المنظومة التشريعية الوطنية الحاكمة لأنشطة التعدين

تتسم المنظومة التشريعية التي يفترض أن تحكم أنشطة التعدين في السودان، بما في ذلك التعدين الأهلي، بالتجزئة وعدم المواءمة، مما يخلق فجوات وثغرات قانونية واسعة. يتكون هذا الإطار بشكل أساسي من قانونين رئيسيين ومجموعة من اللوائح المكملة، التي غالباً ما تكون غير متسقة أو غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

1.2.2. قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015

يمثل هذا القانون الإطار التشريعي الأساسي لقطاع التعدين. تؤكد المادة (8) من القانون على مبدأ أساسي وهو أن "كل الموارد التعدينية الموجودة في سطح أراضي الدولة وباطنها... ملك للدولة". هذا النص يمنح الحكومة المركزية السلطة الحصرية في منح حقوق الاستكشاف والتعدين. ومع ذلك، يظهر التحليل النقدي للقانون أنه صُمم بشكل أساسي لخدمة وتنظيم شركات الامتياز الكبرى العاملة في التعدين الصناعي. فالآليات التي يطرحها، مثل عقود الاستكشاف وعقود التعدين الكبيرة، تتطلب قدرات فنية ومالية لا يمتلكها المعدنون الأهليون. إن تعريفات القانون لمصطلحات مثل "استغلال معدني" و"عمليات التعدين" تركز بوضوح على الأنشطة الفنية والاقتصادية المنظمة، مما يتجاهل الطبيعة الحرفية للقطاع الأهلي.

الإشارة الوحيدة التي قد تشمل التعدين الأهلي هي "عقد تعدين صغير"، ولكن القانون لا يفصل شروط هذا العقد أو كيفية تكييفه ليناسب واقع ملايين الأفراد المنتشرين في مناطق نائية. هذا القصور يجعل القانون غير ملائم على الإطلاق للتعامل مع الطبيعة غير الرسمية والمنتشرة للتعدين الأهلي. فهو يتعامل مع القطاع كنسخة مصغرة من التعدين الصناعي،

1 . سودان تريبيون. (2014). "السودان يعتزم إنشاء جسم رقابي للسيطرة على التعدين الأهلي".

2 . التحرير. (2025). "أضرار وتقاطعات سالبة للشركة السودانية للموارد المعدنية في التعدين الأهلي والمسؤولية المجتمعية بالولاية الشمالية"؛ Swiss info. (2022). "التعدين التقليدي في السودان.. أمراض للإنسان ودمار للبيئة من أجل الذهب".

3 . عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق؛ العربية نت. (2022). مرجع سابق؛ الشرق. (2024). مرجع سابق.

متجاهلاً خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والتشغيلية الفريدة، مما يجعله إطاراً قانونياً قاصراً منذ البداية. هذا التضارب في القوانين وعدم تحديد وضع المعادن بشكل واضح في الدستور يعرقل أي محاولة جادة للتنظيم ويؤجج النزاعات.[1]

2.2.2. قانون حماية البيئة لسنة 2001

يُعد قانون حماية البيئة لسنة 2001 هو المظلة التشريعية العامة لحماية البيئة في السودان. يتضمن القانون أحكاماً هامة، مثل إلزام أي مشروع يُحتمل أن يؤثر سلباً على البيئة بتقديم "دراسة جدوى بيئية" للموافقة عليها من قبل السلطات المختصة قبل البدء في النشاط. نظرياً، ينطبق هذا الشرط على أنشطة التعدين، حيث يلزم القانون بتطوير برامج التعدين وفقاً للمعايير البيئية السليمة.[2] ولكن عملياً، من المستحيل تطبيق هذا المطلب على ملايين المعدنين الأهليين الذين يعملون بشكل فردي وعشوائي ومؤقت. فكيف يمكن إلزام شخص يحفر حفرة في الصحراء بإعداد دراسة علمية معقدة؟

هذا التنافر بين النص القانوني العام والواقع العملي الخاص بالتعدين الأهلي يجعل القانون غير فعال في هذا السياق. لقد صيغ القانون لتقييم المشاريع الكبيرة والمحددة جغرافياً، وليس للتعامل مع نشاط منتشر وغير مركزي مثل التعدين الأهلي. هذا المثال يوضح بشكل جلي كيف أن وجود قانون جيد على الورق لا يعني بالضرورة وجود حماية فعلية على الأرض، خاصة عندما يكون القانون غير مصمم لمواجهة التحديات الحقيقية للقطاع. إن القانون يحظر بشكل عام أي فعل يؤدي إلى "التلوث" ، لكن هذه العمومية لا تكفي لردع الممارسات المدمرة في قطاع يصعب مراقبته.

3.2.2. اللوائح والقرارات المكملة

في محاولة لسد الفراغ الذي تركه القانونان الرئيسيان، أصدرت السلطات التنفيذية مجموعة من اللوائح، مثل "لائحة تنظيم التعدين التقليدي للذهب" و"لائحة تنظيم استغلال المعادن". حاولت هذه اللوائح وضع بعض القواعد للقطاع، مثل تحديد رسوم وعائدات للدولة وتخصيص جزء منها للمسؤولية المجتمعية.[3] ومع ذلك، فإن هذه اللوائح غالباً ما تكون بمثابة "ترقيع" تشريعي، حيث أنها تعالج الأعراض (مثل تحصيل الإيرادات) بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للفوضى (مثل غياب التقنين الحقيقي، وعدم توفير بدائل آمنة، وضعف الرقابة). علاوة على ذلك، فإن تنفيذ هذه اللوائح يواجه نفس التحديات التي يواجهها القانونان الرئيسيان: صعوبة الوصول إلى المعدنين، وضعف القدرة المؤسسية على الإنفاذ، وتضارب المصالح لدى الجهات المنفذة.

---

1 . منظمة الشفافية السودانية. (2023). "لعنة الذهب في السودان: ورقة إحاطة"؛ جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015؛ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (التاريخ غير متوفر). "ورشة عمل تحديات إنتاج وتسويق الذهب في السودان"؛ الجزيرة نت. (2013). "تضارب القوانين يعرقل التعدين بالسودان".

2 . جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001. المادة 19؛ المنتدى الحكومي الدولي (IGF). (2017). إرشادات للحكومات: إدارة التعدين الحرفي والضيق النطاق.

3 . الشركة السودانية للموارد المعدنية. (التاريخ غير متوفر). بوابة المعادن الإلكترونية؛ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (2021). قرار رقم (90) لسنة 2021 بشأن توزيع إيرادات قطاع التعدين.

إن النتيجة النهائية هي منظومة قانونية مجزأة وغير متوائمة. قانون التعدين مصمم للصناعة، وقانون البيئة مصمم للمشاريع الكبرى، واللوائح هي مجرد حلول جزئية ومؤقتة. هذا الفراغ التشريعي والتنظيمي هو الذي يسمح بازدهار الممارسات المدمرة، ويخلق حالة من الغموض القانوني الذي تستغله الشبكات غير الشرعية، ويعرقل أي محاولة جادة لبناء قطاع تعدين أهلي مسؤول ومستدام.

جدول 1: تحليل مقارن للتشريعات السودانية الرئيسية الحاكمة للتعدين الأهلي

القضية التنظيمية	أحكام قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين 2015	أحكام قانون حماية البيئة 2001	تحليل الفجوة والتضارب
الترخيص والتقنين	يشير إلى "عقد تعدين صغير" دون تفصيل. يركز على شركات الامتياز الكبرى ويتطلب قدرات فنية ومالية عالية.	لا يتناول الترخيص بشكل مباشر، ولكنه يفترض وجود كيان مرخص يمكن مساءلته.	إطار الترخيص في قانون التعدين غير عملي لملايين الأفراد. لا توجد آلية واضحة لتقنين النشاط الأهلي واسع النطاق، مما يجعله يعمل فعلياً خارج القانون.
تقييم الأثر البيئي	يشير بشكل عام إلى الالتزام بالحفاظ على البيئة.	يلزم المشاريع التي قد تؤثر على البيئة بتقديم دراسة جدوى بيئية مسبقة.	شرط دراسة الأثر البيئي غير قابل للتطبيق على الطبيعة المنتشرة والعشوائية للتعدين الأهلي، مما يجعل أهم أداة وقائية في قانون البيئة معطلة تماماً في هذا القطاع.
استخدام المواد الكيميائية	لا يتضمن أحكاماً محددة تحظر أو تنظم استخدام مواد كيميائية معينة مثل الزئبق أو السيانيد في التعدين الصغير.	يحظر بشكل عام أي فعل يؤدي إلى "التلوث"، والذي يُعرّف بأنه إحداث تغييرات ضارة في البيئة.	عمومية النص في قانون البيئة لا تكفي لردع استخدام مواد محددة. غياب الحظر الصريح في قانون التعدين يخلق غموضاً ويضعف من قدرة السلطات على الإنفاذ.
حقوق المجتمعات المحلية	ينص على "تعويض عادل" للمالك عن أي ضرر يلحق بسطح الأرض. لا يفصل آلية واضحة للمسؤولية المجتمعية.	يمنح أي شخص الحق في رفع دعوى مدنية عن الضرر البيئي دون الحاجة لإثبات علاقته المباشرة بالضرر.	مفهوم "التعويض العادل" يظل غامضاً وصعب التطبيق في ظل غياب آليات تقييم واضحة. حق التقاضي البيئي يظل نظرياً في ظل صعوبة وصول المجتمعات للعدالة.

3.2. المطلب الثالث: فعالية الأجهزة الرقابية في تنظيم القطاع

إذا كانت التشريعات تمثل الإطار النظري للحوكمة، فإن الأجهزة الرقابية هي أدوات تنفيذها على أرض الواقع. في السودان، تقع المسؤولية الرئيسية لتنظيم قطاع التعدين على عاتق "الشركة السودانية للموارد المعدنية المحدودة" (SCMR).

ومع ذلك، يكشف تقييم أداء هذه الشركة عن إخفاقات منهجية عميقة، ليس فقط في تطبيق القانون، بل وفي تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، مما يجعلها جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل.

1.3.2. دور الشركة السودانية للموارد المعدنية (SCMR)

تُعرّف الشركة السودانية للموارد المعدنية نفسها بأنها "الآلية الإشرافية الحكومية على موارد التعدين في السودان"، وأنها الجهة المعنية بالرقابة على قطاع التعدين، وتقنين وتنظيم التعدين التقليدي، وإرساء برامج السلامة البيئية، وتنفيذ مشاريع المسؤولية المجتمعية. وقد سعت الدولة منذ عام 2014 لإنشاء أجسام رقابية بهدف إحكام السيطرة على هذا القطاع الواسع.[1]

2.3.2. أوجه القصور في الأداء

على الرغم من هذا التفويض الواسع، فإن الأدلة الميدانية والتقارير تشير إلى فشل ذريع للشركة في أداء مهامها الأساسية. يمكن تلخيص أوجه القصور في عدة محاور رئيسية:

1. ضعف الرقابة المالية والإدارية: تشير التقارير إلى وجود فاقد إيرادي هائل يُقدر بنحو 75% من قيمة الذهب المنتج فعلياً، والذي يتم تهريبه أو بيعه خارج القنوات الرسمية. كما توثق التقارير مخالفات جسيمة في إجراءات التحصيل المالي، مثل تعيين محصلين غير مؤهلين قانوناً ولا ينطبق عليهم تعريف الموظف العام، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، واختفاء أذونات الطحن، مما يؤدي إلى ضياع ملايين الجنيهات شهرياً على خزينة الدولة.[2] هذا الفشل لا يمثل مجرد هدر للمال العام، بل هو مؤشر على غياب السيطرة الفعلية للشركة على القطاع الذي يفترض أن تراقبه.
2. فشل الرقابة الفنية والبيئية: تتجاهل الشركة بشكل منهجي تطبيق اللوائح الفنية، مثل حظر استخدام الآليات الثقيلة في التعدين التقليدي، والذي من المفترض أن يكون سطحياً ولا يتجاوز عمق 10 أمتار. والأخطر من ذلك هو فشلها التام في منع الاستخدام الواسع للمواد الكيميائية المحظورة دولياً مثل الزئبق والسيانيد. كما أن الشركة مقصرة بشكل كبير في فرض معايير السلامة المهنية، مما يتجلى في العدد المرتفع لحالات الوفاة الناتجة عن حوادث انهيار المناجم، والتي بلغت في إحدى الإحصائيات 25 حالة وفاة في ولاية واحدة خلال عام واحد. إن غياب الرقابة الفعالة يترك المعدنين والمجتمعات المحلية عرضة لمخاطر جسيمة دون أي حماية.[3]
3. إخفاق في إدارة المسؤولية المجتمعية: يُعد هذا الملف أحد أكبر مظاهر فشل الشركة وعلاقتها المتوترة مع المجتمعات المحلية. تشير التقارير إلى أن الشركة تقوم منذ سنوات بحجز نسبة الـ 4% المخصصة للمسؤولية المجتمعية من عائدات الشركات، وترفض تحويلها إلى الولايات لصرفها عبر المجالس المختصة. بل والأسوأ من ذلك، تقوم بصرف هذه الأموال

1 . الشركة السودانية للموارد المعدنية. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق؛ سودان تريبيون. (2014). مرجع سابق.

2 . التحرير. (2025). مرجع سابق.

3 . التحرير. (2025). مرجع سابق؛ أخبار السودان. (2022). "والي الشمالية يؤمن على إحكام الرقابة على أسواق التعدين الأهلي"؛ سودان تريبيون. (2023). "تقارير عن تهريب الذهب".

بشكل مباشر في أوجه غير مجازة وفي مناطق لا تشهد أنشطة تعدينية، متجاهلةً تماماً أولويات واحتياجات المجتمعات المتضررة، مما يثير سخط المواطنين ويقوض الثقة في الدولة ومؤسساتها. هذا السلوك يحول المسؤولية المجتمعية من أداة تنمية إلى مصدر للنزاع، حيث تشعر المجتمعات بأن حقوقها تُسلب.[1]

إن هذا الأداء القاصر يرجع في جوهره إلى تضارب أساسي في طبيعة عمل الشركة. فهي مكلفة بمهمتين متعارضتين: تنظيم القطاع وحمايته من جهة، وتحصيل الإيرادات منه من جهة أخرى. هذا التضارب في المصالح يجعل الشركة تميل بشكل طبيعي نحو إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من العائدات، حتى لو كان ذلك على حساب التغاضي عن الانتهاكات البيئية والصحية ومخالفات السلامة، لأن فرض هذه المعايير مكلف ويقلل من الإنتاج. وبهذا، تتحول الجهة الرقابية إلى طرف مستفيد من استمرار الفوضى، مما يجعلها غير قادرة هيكلياً على أن تكون حكماً نزيهاً أو حامياً للمصلحة العامة.

3.3.2. تداخل السلطات والنزاع على الاختصاصات

تزيد من تعقيد المشهد حالة النزاع المستمر على الاختصاصات بين الشركة السودانية، باعتبارها هيئة اتحادية، وبين السلطات الولائية والمحلية. تاريخياً، كانت المحليات هي الجهة التي تتولى تنظيم التعدين الأهلي، ولديها خبرة ومعرفة أكبر بالواقع الميداني. لكن إنشاء الشركة وسعيها لفرض سيطرتها الكاملة خلق حالة من التنافس والازواجية الإدارية. هذا التداخل يعرقل التنسيق، ويشتت جهود الرقابة، ويخلق بيئة إدارية فوضوية يستغلها الخارجون عن القانون. فبينما تدعي الشركة السلطة المطلقة، تفتقر إلى القدرة على التواجد والرقابة في مئات المواقع المنتشرة، وهي القدرة التي قد تمتلكها الإدارات المحلية لو تم تمكينها بدلاً من تهميشها.[2] وقد أدى رفض منسوبي الشركة التعاون مع ممثلي المحليات إلى تفاقم المشكلة، مما يضعف من قدرة الدولة ككل على السيطرة على القطاع.

3. المبحث الثاني: التداعيات البيئية والصحية للتعدين الأهلي غير المنظم

إن القصور القانوني والفشل الرقابي الذي تم تحليله في المبحث الأول لا يبقى مجرد حبر على ورق، بل يترجم إلى كارثة مادية ملموسة على الأرض. يستعرض هذا المبحث الأدلة الدامغة على حجم الدمار البيئي والتدهور الصحي الذي يحدثه التعدين الأهلي غير المنظم في السودان. إن ما يحدث ليس مجرد حوادث عرضية، بل هو نمط منهجي من التدمير يربط بشكل مباشر بين غياب الحوكمة الرشيدة وبين معاناة الإنسان والبيئة.

1.3. المطلب الأول: التدهور البيئي وتلوث الموارد الطبيعية

تتخذ الآثار البيئية للتعدين الأهلي أشكالاً متعددة، تبدأ بالتدمير المادي لسطح الأرض، وتصل إلى التلوث الكيميائي الخفي والممتد للموارد الحيوية كالتربة والمياه، مما يخلق أزمة بيئية متتالية ومتصاعدة.

1 . التحرير. (2025). مرجع سابق؛ الجزيرة نت. (2022). مرجع سابق.

2 . الجزيرة نت. (2013). مرجع سابق؛ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

1.1.3. التدمير المادي للأرض

تتمثل أولى العلامات المرئية للتعدين الأهلي في التحويل المنهجي لمساحات شاسعة من الأراضي إلى مناطق خراب. يترك المعدنون وراءهم آلاف الحفر العميقة والخنادق وأكوام الأتربة، مما يشوه المظهر الطبيعي للأرض ويجعلها غير صالحة لأي استخدام مستقبلي، سواء كان زراعياً أو رعوياً. هذا التدمير لا يقتصر على الأراضي الصحراوية، بل يمتد ليشمل أراضي زراعية ورعوية خصبة، مما يقلص من الموارد المتاحة للمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق حالات تعدي على مواقع أثرية وتاريخية، حيث يقوم المنقبون بالحفر العشوائي بحثاً عن الذهب، مما يؤدي إلى إتلاف ونهب تراث حضاري لا يقدر بثمن.[1] كما يتم قطع الأشجار بشكل جائر لتوفير الأخشاب اللازمة لدعم جوانب المناجم أو للاستخدام كوقود، مما يساهم في تدمير الغطاء النباتي الهش أصلاً ويزيد من مخاطر التصحر. هذه الممارسات تؤدي إلى تدهور وفقدان التنوع البيولوجي والنظم البيئية، حيث تهرب الحيوانات وتتضرر البيئة بشكل عام.

2.1.3. التلوث الكيميائي للتربة والمياه

يعد التلوث الكيميائي هو الخطر الأكبر والأكثر ديمومة. يعتمد استخلاص الذهب في القطاع الأهلي بشكل شبه كامل على استخدام مواد شديدة السمية، وعلى رأسها الزئبق والسيانيد، دون أي ضوابط أو تدابير وقائية. يتم خلط هذه المواد مع الصخور المطحونة والمياه، وبعد استخلاص الذهب، تُلقى المخلفات السائلة والصلبة (المعروفة محلياً بالكرتة) في العراء، بالقرب من المناطق السكنية ومجاري المياه والوديان. هذه النفايات شديدة السمية تُسكب مباشرة في الوديان والجداول، مما يؤدي إلى تلوث واسع النطاق.[2]

وقد وصلت هذه المشكلة إلى أبعاد كارثية. ففي ولاية نهر النيل وحدها، قدرت تقارير وجود حوالي 450 ألف طن من مخلفات التعدين الملوثة بالزئبق منتشرة في البيئة. وعند هطول الأمطار وجريان السيول، تُجرف هذه الأطنان من النفايات السامة إلى مصادر المياه الجوفية والسطحية، بما في ذلك المورد المائي الأكثر حيوية في البلاد: نهر النيل. وقد أظهرت تحاليل لعينات من المياه والتربة في مناطق التعدين وجود مستويات مرتفعة وخطيرة من الزئبق، مما يؤكد تسرب هذه السموم إلى السلسلة الغذائية عبر تلوث مياه الشرب والأسماك والمحاصيل الزراعية التي تُروى بهذه المياه الملوثة. وفي بعض الحالات، تم رصد بواخر تعدين تسحب الطين مباشرة من قاع النيل، مما يدمر السلسلة الغذائية للأسماك ويلوث الخضروات بالمعادن الثقيلة.[3] إن هذا التلوث ليس مجرد ضرر بيئي، بل هو قنبلة موقوتة تهدد الأمن المائي والغذائي لملايين السودانيين.

---

1 . التحرير. (2025). مرجع سابق.

2 . Business & Human Rights Resource Centre. (2020). "السودان: يحذر الناشط من أن تعدين الذهب التقليدي له عواقب وخيمة على الصحة والبيئة والمجتمعات"؛ إدريس، محمود محمد علي، وآخرون. (2024). مرجع سابق.

3 . الجزيرة نت. (2022). مرجع سابق؛ منظمة الشفافية السودانية. (2023). مرجع سابق؛ التحرير. (2017). "التعدين في محليتي حلفا ودلقو: القضايا ورؤى للحلول".

3.1.3. التلوث الهوائي

لا يقتصر التلوث على التربة والمياه. فعندما يقوم المعدنون بتسخين "الملغمة" (خليط الذهب والزئبق) لفصل الذهب، يتبخر الزئبق السام وينطلق مباشرة إلى الغلاف الجوي. هذه الأبخرة غير المرئية تنتشر في الهواء ويتم استنشاقها من قبل المعدنين أنفسهم وسكان المناطق المجاورة، لتستقر في الرئتين وتنتقل عبر الدم إلى جميع أجزاء الجسم، مسببة أضراراً بالغة للجهاز العصبي والأعضاء الحيوية.[1] بالإضافة إلى ذلك، تساهم الانبعاثات الناتجة عن طواحين طحن الحجارة في زيادة تلوث الهواء بالغبار والجسيمات الدقيقة.

إن هذه الأشكال المتعددة من التلوث تخلق كارثة بيئية متتالية ومتشابكة. فالتلوث الموضعي للتربة في موقع تعدين واحد، يتحول بفعل المياه والهواء إلى تلوث إقليمي واسع النطاق. إن الفشل في احتواء النفايات السامة في مصدرها يعني أن الضرر لا يبقى محصوراً، بل ينتقل عبر النظم البيئية، ليتحول ما بدأ كفعل فردي غير مسؤول إلى أزمة بيئية وصحية عامة.

جدول 2: مصفوفة الآثار البيئية والصحية الموثقة في ولايات التعدين الرئيسية

الولاية	الأثر البيئي الموثق	الأثر الصحي الموثق	المصادر والأدلة
نهر النيل	تلوث واسع النطاق بالزئبق (تقديرات بـ 450 ألف طن من المخلفات)، تلوث نهر النيل والتربة والمياه الجوفية، تدمير الأراضي بسبب الحفر العشوائي.	ارتفاع معدلات التشوهات الخلقية (22 حالة في قرية واحدة خلال عام)، أمراض عصبية (عمى وشلل)، فشل كلوي، سرطانات، إجهاض متكرر.	الجزيرة نت. (2022). منظمة الشفافية السودانية. (2023). التحرير. (2017). "التعدين في محليتي حلفا ودلقو: القضايا ورؤى للحلول".
جنوب كردفان	تلوث شديد بالزئبق والسيانيد، تدمير الأراضي الزراعية، إغلاق مصانع تعدين من قبل الناشطين بسبب التلوث.	انتشار أمراض جلدية، أمراض الجهاز التنفسي، نزاعات مسلحة أدت إلى قتلى وجرحى.	Business & Human Rights Resource Centre. (2020). "السودان: يحذر الناشط من أن تعدين الذهب التقليدي له عواقب وخيمة على الصحة والبيئة والمجتمعات"؛ إدريس، محمود محمد علي، وآخرون. (2024). جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015؛ جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001؛ الشركة السودانية للموارد المعدنية. (التاريخ غير متوفر). بوابة المعادن الإلكترونية؛ خيري، نسرين بابكر سيد

1 . عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

الولاية	الأثر البيئي الموثق	الأثر الصحي الموثق	المصادر والأدلة
			حسن. (2018). "الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتعدين الأهلي: دراسة حالة 'وحدة دلقو الإدارية' الولاية الشمالية". دار المنظومة.
الشمالية	تلوث قاع النيل بسبب بواخر التعدين، تدمير السلسلة الغذائية للأسماك، تلوث الخضروات والمحاصيل بالمعادن الثقيلة، انتشار السرطانات والربو والكوليرا.	ظهور أمراض مثل السرطانات والربو والكوليرا، جرائم قتل وسرقة مرتبطة بالنشاط.	الجزيرة نت. (2022). منظمة الشفافية السودانية. (2023). التحرير. (2017). "التعدين في محليتي حلفا ودلقو: القضايا ورؤى للحلول". جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015؛ جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001؛ الشركة السودانية للموارد المعدنية. (التاريخ غير متوفر). بوابة المعادن الإلكترونية؛ خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). "الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتعدين الأهلي: دراسة حالة 'وحدة دلقو الإدارية' الولاية الشمالية". دار المنظومة.
القضارف	انتشار الحفر العميقة، استخدام الزئبق بالقرب من المناطق السكنية، تدهور بيئي عام.	مخاطر صحية غير محددة بدقة ولكنها مرتبطة بالتعرض للزئبق والبيئة غير الصحية.	عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). "أثر التعدين الأهلي للذهب على الخصائص الديموغرافية للسكان بولاية نهر النيل". جامعة النيلين؛ الشرق. (2024). "التعدين الأهلي في السودان.. كنز اقتصادي يواجه أزمات بيئية وتنظيمية"؛ العربية نت. (2022). "التنقيب عن الذهب في السودان.. رحلة الثراء القبيح".

2.3. المطلب الثاني: المخاطر الصحية على المعدنين والمجتمعات المحلية

تتحول الكارثة البيئية الناجمة عن التعدين الأهلي غير المنظم إلى مأساة إنسانية، حيث يدفع المعدنون والمجتمعات المحلية ثمناً باهظاً من صحتهم وحياتهم. لقد تحولت المخاطر البيئية المتوقعة إلى حالة طوارئ صحية عامة وموثقة، تستدعي استجابة عاجلة فشلت الدولة حتى الآن في توفيرها.

1.2.3. التأثيرات الموثقة للتسمم بالزئبق

يُعد التسمم بالزئبق هو الخطر الصحي الأكثر فتكاً والأوسع انتشاراً. فالتقارير الطبية والميدانية من مناطق التعدين، خاصة في ولاية نهر النيل، ترسم صورة قاتمة للوضع. لقد تم ربط التعرض المزمن للزئبق، سواء عن طريق الاستنشاق أو استهلاك الماء والغذاء الملوث، بمجموعة مروعة من الأمراض. تشمل هذه الأمراض الاضطرابات العصبية الحادة مثل الرعشة، وفقدان الذاكرة، والأرق، والعجز عن الحركة، بالإضافة إلى الفشل الكلوي وأنواع مختلفة من السرطانات. وتؤكد الدراسات الطبية أن التعرض لهذه المادة يمكن أن يسبب تلفاً في الكلى ويضعف الجهاز المناعي.[1]

لكن الأثر الأكثر إيلاماً يظهر على الفئات الأكثر ضعفاً: النساء والأطفال. فقد وثقت تقارير متعددة ارتفاعاً كبيراً في معدلات الإجهاض بين النساء في قرى التعدين. والأفجع من ذلك هو الزيادة المأساوية في حالات التشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد. ففي قرية "بانت" بولاية نهر النيل، على سبيل المثال، تم تسجيل ولادة 22 طفلاً مشوهاً في عام واحد، ويعاني العديد من هؤلاء الأطفال من العمى والشلل وحالات تخلف عقلي. هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي قصص إنسانية مؤلمة لعائلات دُمرت حياتها. إن التعرض للزئبق يهدد بشكل خاص تطور الأجنة والأطفال الصغار، مما قد يؤدي إلى فقدان السمع والبصر واضطرابات اللغة.[2] إن تجاهل الدولة لهذه الأدلة الدامغة، وفشلها في اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية مواطنيها، يرقى إلى مستوى الإخفاق الجسيم في واجبها الأساسي المتمثل في حماية الحق في الحياة والصحة.

2.2.3. مخاطر بيئة العمل

بالإضافة إلى التسمم الكيميائي، فإن بيئة العمل في مواقع التعدين الأهلي تمثل خطراً قائماً بحد ذاتها. يعمل المعدنون في ظروف بدائية تفتقر إلى أدنى معايير السلامة المهنية. يتم حفر الآبار بشكل عشوائي وبعمق كبير دون أي دعامات هندسية، مما يجعلها عرضة للانهيار في أي لحظة، خاصة خلال موسم الأمطار. وقد أدت حوادث انهيار الآبار إلى مقتل وإصابة المئات من المعدنين في حوادث مأساوية ومتكررة. كما أن التعامل المباشر مع المواد الكيميائية السامة يتم دون ارتداء أي ملابس واقية أو أقنعة، ويتعرض العمال للغبار المتصاعد من عمليات طحن الصخور، مما يسبب أمراضاً تنفسية خطيرة على المدى الطويل. إن هذه البيئة المليئة بالمخاطر الصحية والملوثات البيئية تفتقر لأبسط الخدمات الصحية، مما يزيد من معاناة العاملين.[3]

3.2.3. انتشار المخدرات والأمراض الأخرى

تساهم الطبيعة الفوضوية لمجتمعات التعدين، التي تتكون غالباً من تجمعات كبيرة للشباب الذكور في مناطق نائية ومعزولة، في انتشار ظواهر اجتماعية وصحية سلبية أخرى. تشير التقارير إلى انتشار واسع لحبوب الهلوسة والمخدرات بين

1 . الجزيرة نت. (2016). "الزئبق بالسودان.. يعدّن الذهب ويسلب الأعمار"؛ Apollo Hospitals. (2024). "التسمم بالزئبق".

2 . الجزيرة نت. (2022). مرجع سابق؛ الجزيرة نت. (2016). مرجع سابق.

3 . العربية نت. (2022). مرجع سابق؛ عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق؛ الريح، أحمد عبد العزيز إبراهيم. (2020). "دور تطبيق الاستراتيجية في معالجة مخاطر التعدين الأهلي للذهب". دار المنظومة.

المعدنين، والتي تستخدم أحياناً لمساعدتهم على تحمل ظروف العمل الشاقة ولساعات طويلة. كما أن انعدام خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة في هذه التجمعات البشرية الكبيرة يؤدي إلى تفشي الأمراض المعدية، حيث وثقت دراسات ظهور أمراض مثل الكوليرا في مناطق التعدين.[1]

3.3. المطلب الثالث: قصور الاستجابة القانونية والرقابية للمخاطر البيئية

أمام هذا الحجم الهائل من التدهور البيئي والمخاطر الصحية، تبدو الاستجابة القانونية والرقابية من قبل الدولة قاصرة بشكل صادم. فبدلاً من مواجهة الأزمة بحزم، اتسمت إجراءات الدولة بالتردد والسطحية، مما أدى إلى استمرار الوضع وتفاقمه.

1.3.3. الفجوة بين الحظر والتطبيق

في مواجهة الضغوط المحلية والدولية، أصدرت الحكومة السودانية في أوقات مختلفة قرارات تحظر استخدام الزئبق والسيانيد في عمليات التعدين.[2] ومع ذلك، ظلت هذه القرارات حبراً على ورق، ولم يكن لها أي أثر يذكر على أرض الواقع. ويعود هذا الفشل الذريع في التطبيق إلى مجموعة من الأسباب المتشابكة. أولاً، الصعوبة اللوجستية الهائلة المتمثلة في مراقبة ملايين المعدنين المنتشرين في مئات المواقع النائية. ثانياً، مقاومة المعدنين أنفسهم لأي تغيير، خاصة في ظل غياب بدائل عملية ومنخفضة التكلفة لاستخلاص الذهب.

ولكن السبب الأعمق يكمن في غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإنفاذ الحظر بشكل صارم. فالخبراء والمسؤولون الحكوميون يقرون بأن تطبيق الحظر بشكل فوري وقاطع سيؤدي إلى توقف قطاع يساهم بالجزء الأكبر من إنتاج الذهب، ويعيل ملايين الأسر، ويمثل مصدراً حيوياً للعملة الصعبة. وهنا يتجلى ما يمكن تسميته "معضلة السيادة مقابل القدرة". فالدولة تمتلك السلطة القانونية لإصدار التشريعات (ممارسة للسيادة)، لكنها تفتقر إلى القدرة الفعلية أو الإرادة السياسية لتنفيذها عندما تتعارض مع مصالحها الاقتصادية والسياسية قصيرة المدى. إن إصدار قرارات الحظر يبدو وكأنه إجراء "استعراضي" يهدف إلى إرضاء المجتمع الدولي، خاصة في سياق التزامات السودان باتفاقية "ميناماتا" الدولية بشأن الزئبق، دون وجود نية حقيقية لتغيير الواقع على الأرض. فالحكومة تريد الذهب اليوم بأي طريقة، دون الالتفات إلى ما قد يحدث في الغد.[3]

1 . التحرير. (2025). مرجع سابق؛ خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). مرجع سابق.

2 . سكاي نيوز عربية. (2019). "السودان يقرر إيقاف استخدام الزئبق والسيانيد في التعدين"؛ شينخوا. (2016). "وزير المعادن السوداني: ملتزمون بالتخلص من الزئبق في التعدين".

3 . شينخوا. (2016). مرجع سابق؛ الجزيرة نت. (2016). مرجع سابق.

2.3.3. غياب دراسات الأثر البيئي

يظل شرط "دراسة الأثر البيئي"، الذي يعد حجر الزاوية في قانون حماية البيئة وأهم أداة وقائية لمنع الأضرار البيئية، معطلاً بالكامل في قطاع التعدين الأهلي.[1] لم تبذل الدولة أي محاولة جادة لتكييف هذا المفهوم أو إيجاد آلية مبسطة لتطبيقه في هذا القطاع. والنتيجة هي السماح بانتشار آلاف العمليات التعدينية المدمرة دون أي تقييم مسبق لمخاطرها المحتملة على البيئة والمجتمعات المحيطة، وهو ما يمثل فشلاً ذريعاً في تطبيق مبدأ الوقاية خير من العلاج.

3.3.3. ضعف آليات المساءلة

في ظل غياب الرقابة والإنفاذ، تظل آليات المساءلة عن الأضرار البيئية ضعيفة وغير فعالة. نادراً ما يتم محاسبة الأفراد أو الشركات الصغيرة التي تتسبب في التلوث. وحتى عندما تصدر أحكام قضائية لصالح المجتمعات المتضررة، فإنها تظل استثناءً وليست القاعدة. إن العقوبات المنصوص عليها في قانون البيئة، والتي تشمل الغرامات وإيقاف المشروع وحتى التعويض عن الأضرار، لا يتم تفعيلها بشكل رادع، مما يرسخ شعوراً لدى الملوثين بأنهم قادرون على الإفلات من العقاب، ويشجع على استمرار الممارسات المدمرة.[2] إن غياب الرقابة الدورية وضعف إمكانيات المجلس الأعلى للبيئة يزيد من تفاقم هذه المشكلة.

4. المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية والنزاعات المجتمعية

لا تقتصر تداعيات التعدين الأهلي غير المنظم على الأضرار المادية للبيئة والصحة، بل تمتد لتضرب بعمق في بنية المجتمع السوداني، فتحدث تحولات اجتماعية واقتصادية حادة، وتغذي نزاعات أهلية وقبلية مدمرة. ينتقل هذا المبحث من تحليل الأضرار المادية إلى استكشاف التمزق الاجتماعي والسياسي الذي يخلفه هذا النشاط، وكيف يتحول من مجرد وسيلة لكسب العيش إلى محرك للصراع وعدم الاستقرار.

1.4. المطلب الأول: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية

يُحدث التدفق المفاجئ للعمالة ورأس المال إلى مناطق التعدين النائية صدمة اجتماعية واقتصادية، لها وجهان: وجه إيجابي محدود ومؤقت، ووجه سلبي عميق ومستدام.

1.1.4. الآثار الإيجابية (المحدودة)

لا يمكن إنكار أن التعدين الأهلي يوفر فرص عمل لمئات الآلاف من الشباب، ويضخ سيولة نقدية في اقتصادات محلية كانت تعاني من الركود. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تحسن مؤقت في مستوى معيشة بعض الأسر التي يعمل أفرادها في التنقيب، حيث تمكن البعض من بناء منازل أو شراء سيارات أو تأسيس أعمال تجارية صغيرة. كما أدى إلى

1 . جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001. المادة 19.

2 . منظمة الشفافية السودانية. (2023). مرجع سابق؛ الجزيرة نت. (2022). مرجع سابق.

خلق اقتصاديات خدمية مصاحبة في مناطق التعدين، مثل بيع الطعام والماء والوقود وخدمات الاتصالات. وقد ساهمت عائدات التعدين في بعض الحالات في دعم القطاع الزراعي، حيث يستثمر بعض المعدنين أرباحهم في الزراعة.[1]

2.1.4. الآثار السلبية (العميقة)

لكن هذه المكاسب قصيرة المدى تأتي على حساب تكاليف اجتماعية باهظة وطويلة الأمد. إن ما يخلقه التعدين الأهلي ليس تنمية مستدامة، بل "مدن طفرة" (Boomtowns) هشة، ذات اقتصادات مشوهة ومجتمعات غير مستقرة. وتتمثل أبرز هذه الآثار السلبية في:

1. التغير الديموغرافي والهجرة: تجذب "حمى الذهب" هجرات داخلية واسعة من مختلف أنحاء السودان، بالإضافة إلى تدفق مهاجرين من دول الجوار مثل تشاد وإثيوبيا وإريتريا.[2] هذه الهجرات المفاجئة والكثيفة تغير التركيبة السكانية للمناطق المستضيفة، وتخلق ضغطاً هائلاً على الموارد الشحيحة أصلاً من مياه وخدمات صحية وتعليمية. هذه الهجرات أدت إلى تشوهات اجتماعية وأثارت مخاوف تتعلق بالهوية الوطنية، خاصة مع اندماج المهاجرين غير النظاميين في المجتمعات المحلية.
2. تفكك النسيج الاجتماعي: تؤدي طبيعة مجتمعات التعدين، التي يغلب عليها الذكور والعزاب والباحثون عن الثراء السريع، إلى تآكل الروابط الاجتماعية التقليدية وظهور ظواهر أمنية سالبة لم تكن مألوفة في هذه المجتمعات الريفية المحافظة. تشير التقارير إلى انتشار السرقات، والجرائم المنظمة، وتجارة المخدرات، والشذوذ الجنسي، مما يخلق حالة من انعدام الأمن والانفلات الاجتماعي.[3] وقد أدى هذا إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم الأخلاقية في بعض المناطق.
3. التخلي عن الأنشطة المستدامة: يُعد هذا الأثر من أخطر التداعيات على المدى الطويل. فإغراءات الربح السريع من الذهب تدفع أعداداً كبيرة من المزارعين والرعاة إلى هجر أراضيهم ومواشيهم والتحول إلى التنقيب. هذا التحول لا يؤدي فقط إلى تدهور القطاعات الإنتاجية التقليدية التي تشكل أساس الأمن الغذائي، بل يقضي أيضاً على أنماط حياة مستدامة ومتوارثة عبر الأجيال، ويخلق مجتمعات تعتمد بشكل كامل على مورد طبيعي ناضب، مما يجعلها أكثر هشاشة وعرضة للأزمات في المستقبل.[4] هذه الظاهرة، المعروفة بـ "حمى الذهب"، تؤدي إلى تسرب الأيدي العاملة من القطاعات الإنتاجية الأخرى.
4. التضخم المحلي: يؤدي ضخ كميات كبيرة من النقد في مناطق التعدين إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية والخدمات والإيجارات. هذا التضخم المحلي يجعل الحياة شبه مستحيلة للسكان الأصليين الذين لا يعملون في قطاع

1 . الريح، أحمد عبد العزيز إبراهيم. (2020). مرجع سابق؛ عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

2 . عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

3 . التحرير. (2025). مرجع سابق.

4 . التحرير. (2025). مرجع سابق؛ عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

التعدين، ويخلق فجوة اقتصادية حادة داخل المجتمع الواحد.[1]

2.4. المطلب الثاني: التعدين الأهلي كمُحفز للنزاعات القبلية والمحلية

في بيئة تتسم أصلاً بالهشاشة السياسية والتنافس على الموارد، تحول الذهب من مجرد سلعة اقتصادية إلى أصل استراتيجي سياسي وعسكري، وأصبح أحد المحركات الرئيسية للنزاعات المسلحة في السودان.

1.2.4. التنافس على الموارد

أصبح التنافس الشرس على الوصول إلى مناجم الذهب والسيطرة عليها سبباً مباشراً في تأجيج الصراعات القبلية والاشتباكات المسلحة في مناطق متعددة من البلاد. فما كان في السابق نزاعاً محدوداً حول المراعي أو مصادر المياه، تحول اليوم إلى حرب مفتوحة تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة للسيطرة على الأراضي الغنية بالذهب. إن الثروات الهائلة الموجودة في تراب السودان أصبحت وقوداً للصراع بدلاً من أن توجه لتحسين أوضاع المواطنين.[2]

2.2.4. دراسات حالة

- دارفور: في إقليم دارفور، الذي يعاني أصلاً من صراع مرير، أضاف التنافس على الذهب بعداً اقتصادياً جديداً ومدمراً للنزاع. لم يعد الصراع مقتصراً على التنافس بين المزارعين والرعاة، بل أصبح الذهب مصدراً رئيسياً لتمويل الجماعات المسلحة من مختلف الأطراف، وعلى رأسها قوات الدعم السريع التي سيطرت على مناجم استراتيجية مثل منجم "جبل عامر" ومناجم "سونغو". تستخدم هذه القوات عائدات الذهب لشراء الأسلحة وتجنيد المقاتلين وتمويل عملياتها العسكرية، مما يمنحها استقلالية مالية عن الدولة ويزيد من قدرتها على إدامة الحرب وتحدي السلطة المركزية. لقد تحول الذهب في دارفور إلى "وقود للصراع"، مما يجسد بشكل مأساوي لعنة الموارد. وقد شهد الإقليم اشتباكات عنيفة بين القبائل، مثل الصراع بين قبائل الرزيقات وبني حسين حول منجم جبل عامر.[3]
- جنوب كردفان ومناطق أخرى: لا يقتصر الأمر على دارفور. ففي ولاية جنوب كردفان، اندلع قتال مسلح عنيف بين مجموعات قبلية حول السيطرة على منجم للذهب في منطقة "قدير"، مما أدى إلى مقتل وجرح العشرات ونزوح الآلاف من السكان. وكشف حاكم الولاية عن امتلاك القبائل المتصارعة لأسلحة ثقيلة متطورة، وفشل جميع مبادرات الصلح في إنهاء العنف. كما شهدت مناطق أخرى مثل وادي السنقير في ولاية نهر النيل مواجهات عنيفة بين المعدنين الأهليين وقوات الشرطة التي تحمي شركات تعدين أجنبية حصلت على امتيازات في مناطق كان يعمل بها السكان المحليون، مما يوضح كيف يتشابك النزاع المحلي مع المصالح الدولية والقرارات الحكومية.[4] إن منح الحكومة امتيازات

1 . التحرير. (2025). مرجع سابق.

2 . الجزيرة نت. (2013). مرجع سابق؛ الراكوبة نيوز. (2022). "الذهب.. وقود الصراع في دارفور".

3 . مركز بحوث دارفور. (2018). "الصراعات القبلية في دارفور وأسبابها"؛ شبكة عاين. (2024). "مناجم سونغو.. الذهب الذي يغذي حرب قوات الدعم السريع"؛ أسباب. (2023). "البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته".

4 . خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). مرجع سابق؛ الترا صوت. (2020). "حروب الأرض في السودان: مناجم الذهب عنصر جديد في خريطة الصراعات الممتدة".

لشركات أجنبية دون التشاور مع السكان المحليين أو تعويضهم يؤدي إلى احتجاجات عنيفة، حيث تقف السلطات في صف المستثمر الأجنبي ضد مواطنيها.

إن هذه الأمثلة تظهر بوضوح كيف تم تسييس وعسكرة قطاع التعدين. فالذهب لم يعد مجرد مورد اقتصادي، بل أصبح أداة في صراع القوة الأوسع في السودان. إن السيطرة على المناجم تعني السيطرة على مصدر تمويل مستقل، وهو ما يغذي دورات العنف ويقوض أي محاولة لتحقيق السلام والاستقرار. وفي ظل الحرب الدائرة منذ أبريل 2023، أصبح الذهب هدفاً ووقوداً للحرب، حيث يسعى كل طرف للسيطرة على المناجم لضمان استقلاليته المالية وتمويل مجهوده الحربي.

جدول 3: أنماط وتحليل النزاعات المرتبطة بالتعدين الأهلي في السودان

المنطقة	الأطراف المتنازعة	المحركات الرئيسية للنزاع	دور الجهات المسلحة/السياسية	المصادر
دارفور (جبل عامر)	قبائل الرزيقات (إبالة) ضد قبائل بني حسين.	السيطرة على واحد من أغنى مناجم الذهب في دارفور.	تدخل قوات حرس الحدود (النواة الأولى للدعم السريع) للسيطرة على المنجم، واستخدام عائداته للتمويل.	مركز بحوث دارفور. (2018). "الصراعات القبلية في دارفور وأسبابها"؛ شبكة عاين. (2024). "مناجم سونغو.. الذهب الذي يغذي حرب قوات الدعم السريع"؛ أسباب. (2023). "البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته".
جنوب كردفان (قدير)	مجموعات قبلية متنافسة (بطون من قبائل كنانة والحوازمة).	خلاف حول بئر ماء بالقرب من منطقة تعدين تطور إلى صراع مسلح للسيطرة على المنجم.	انتشار الأسلحة الثقيلة بين القبائل، فشل السلطات الحكومية والإدارات الأهلية في فرض الصلح.	خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). مرجع سابق؛ الترا صوت. (2020). "حروب الأرض في السودان: مناجم الذهب عنصر جديد في خريطة الصراعات الممتدة".
نهر النيل (وادي السنقير)	معدنون أهليون محليون ضد شركة "ميرو غولد" الروسية وقوات	منح الحكومة امتيازاً لشركة أجنبية في منطقة تعدين تقليدية،	وقوف الحكومة وقواتها الأمنية إلى جانب الشركة الأجنبية ضد مواطنيها، مما أدى إلى	خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). مرجع سابق؛ الترا صوت.

المنطقة	الأطراف المتنازعة	المحركات الرئيسية للنزاع	دور الجهات المسلحة/السياسية	المصادر
	الشرطة.	وطرد المعدنين المحليين.	احتجاجات عنيفة وسقوط ضحايا.	(2020). "حروب الأرض في السودان: مناجم الذهب عنصر جديد في خريطة الصراعات الممتدة".
جنوب دارفور (سونغو)	قوات الدعم السريع ضد الجيش السوداني والحركات المسلحة المتحالفة معه.	السيطرة على منطقة مناجم استراتيجية لتمويل المجهود الحربي في الصراع الدائر منذ أبريل 2023.	الذهب أصبح هدفاً ووقوداً للحرب، حيث يسعى كل طرف للسيطرة على المناجم لضمان استقلاليته المالية.	مركز بحوث دارفور. (2018). "الصراعات القبلية في دارفور وأسبابها"؛ شبكة عاين. (2024). "مناجم سونغو.. الذهب الذي يغذي حرب قوات الدعم السريع"؛ أسباب. (2023). "البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته".

3.4. المطلب الثالث: حقوق المجتمعات المحلية وسبل الانتصاف القانوني

في خضم هذا الصراع على الموارد والأضرار البيئية الجسيمة، تبرز قضية حقوق المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق التعدين. فعلى الرغم من أن التشريعات السودانية تقر نظرياً ببعض هذه الحقوق، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يظل ضعيفاً ومحدوداً، مما يترك هذه المجتمعات تتحمل أعباء التعدين دون أن تجني ثماره.

1.3.4. إطار حقوق المجتمعات المحلية

يتمحور الحديث عن حقوق المجتمعات المحلية حول مفهوم "المسؤولية المجتمعية". تنص القوانين واللوائح والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع شركات التعدين على ضرورة مساهمة هذه الشركات في تنمية المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. ويشمل ذلك تمويل مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والمياه والبنية التحتية.[1] ووفقاً للإطار التنظيمي المقترح، يجب أن يتم تحديد أولويات هذه المشاريع عبر مجالس محلية منتخبة لضمان أنها تلبي رغبات المواطنين. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم يعاني من إشكاليات جوهرية.

أولاً، الغموض حول طبيعته: هل المسؤولية المجتمعية حق مُلزم قانوناً للمجتمعات، أم هي مجرد "منحة" أو "هبة" تقدمها الشركات لتحسين صورتها وكسب ود الأهالي؟ ثانياً، آلية التنفيذ الفاشلة: كما ذُكر سابقاً، فإن الجهة المسؤولة عن

1 . سودان اندبندنت. (2021). "اتفاق بين وزارة المعادن والمجتمع المحلي للعبابدة"؛ وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (التاريخ غير متوفر). مرجع سابق.

إدارة هذه الأموال، وهي الشركة السودانية للموارد المعدنية، متهمة بحجزها وسوء إدارتها، مما يحرم المجتمعات من الاستفادة منها ويحولها إلى مصدر آخر للسخط والنزاع بدلاً من أن تكون أداة للتنمية.[1] إن المسؤولية المجتمعية، في شكلها الحالي، تعمل كأداة "تهدئة" معيبة تهدف إلى إسكات المعارضة المحلية، وليست آلية حقيقية لتقاسم المنافع.

بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون التعدين على حق المالكين في الحصول على "تعويض عادل" عن الأضرار التي تلحق بأراضيهم وممتلكاتهم.[2] ولكن مرة أخرى، يظل هذا النص غامضاً وصعب التطبيق. فمن يحدد قيمة التعويض؟ وكيف يتم تقييم الأضرار البيئية طويلة الأمد؟ في غياب آليات واضحة وشفافة، يبقى هذا الحق نظرياً إلى حد كبير.

2.3.4. سبل الانتصاف القانوني

أمام هذه الانتهاكات، تظل سبل الانتصاف القانوني المتاحة للمجتمعات المتضررة محدودة وصعبة المنال. على الرغم من أن قانون البيئة يمنح أي شخص الحق في رفع دعوى قضائية لجبر الأضرار البيئية، إلا أن اللجوء إلى القضاء يواجه عقبات جمة، منها التكاليف الباهظة للتقاضي، وطول أمد الإجراءات، وصعوبة إثبات العلاقة السببية بين التلوث والمرض، ونفوذ الشركات الكبرى والجهات الحكومية.

ومع ذلك، ظهرت بعض البصيصات المحدودة من الأمل. ففي حالة بارزة، أصدرت محكمة دلقو الجزئية قراراً شجاعاً بإيقاف مصنع لمعالجة مخلفات التعدين تابع لشركة تركية، استجابة لشكاوى المواطنين من أضراره الصحية والبيئية. كما نجحت احتجاجات وضغوط شعبية في مناطق أخرى في إغلاق بعض المصانع الملوثة.[3] لكن هذه الانتصارات تظل نادرة واستثنائية، وتعتمد بشكل كبير على شجاعة القضاة وتنظيم المجتمعات المحلية. إنها لا تمثل حلاً هيكلياً للمشكلة، بل هي مجرد ردود فعل على أضرار وقعت بالفعل. إن غياب آليات وقائية فعالة، وضعف سبل الانتصاف، يترك المجتمعات المحلية في مواجهة مباشرة مع شركات قوية ودولة غالباً ما تقف في صف المستثمر، مما يجعل ميزان القوى مختلاً بشدة.

5. خاتمة: النتائج والتوصيات

يقدم هذا البحث تحليلاً شاملاً للتداعيات القانونية والبيئية والاجتماعية للتعدين الأهلي في السودان، كاشفاً عن أزمة حوكمة عميقة ومتعددة الأبعاد. فما بدأ كنشاط اقتصادي مدفوع بالضرورة، تحول إلى مصدر للدمار البيئي، والطوارئ الصحية، والنزاعات المسلحة، والتمزق الاجتماعي. وتخلص هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج المحورية، التي تشكل أساساً لحزمة من التوصيات الهادفة إلى معالجة الأزمة من جذورها.

1 . التحرير. (2025). مرجع سابق.

2 . جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015.

3 . جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001؛ أخبار السودان. (2022). "محكمة دلقو الجزئية توقف مصنع معالجة مخلفات التعدين لشركة تركية"؛ Business & Human Rights Resource Centre. (2020). مرجع سابق.

1.5. أولاً: النتائج

1. أزمة حوكمة وليست فراغاً تشريعياً: المشكلة الأساسية لا تكمن في غياب القوانين، بل في وجود إطار قانوني مجزأ وغير ملائم ومصمم لواقع مختلف. فقانون التعدين الحالي موجه للشركات الصناعية الكبرى، وقانون البيئة عام جداً، واللوائح التنفيذية هي مجرد حلول ترقيعية. هذه المنظومة الفاشلة تخلق فجوات وثغرات تسمح باستمرار الفوضى.
2. فشل مؤسسي وتضارب في المصالح: إن الجهة الرقابية الرئيسية، وهي الشركة السودانية للموارد المعدنية، تعاني من تضارب جوهري في المصالح، حيث أن دورها كجهة تنظيمية يتعارض مع دورها كجهة معنية بتحصيل الإيرادات. هذا التضارب أدى إلى إعطاء الأولوية للمكاسب المالية على حساب إنفاذ القوانين البيئية والصحية وقوانين السلامة، مما جعلها جزءاً من المشكلة.
3. كارثة بيئية وصحية موثقة: لقد تجاوزت الآثار السلبية مرحلة "المخاطر المحتملة" لتصل إلى مستوى الكارثة البيئية وحالة الطوارئ الصحية العامة. إن التلوث الواسع النطاق بالزئبق والسيانيد، وتدمير الأراضي والمياه، والانتشار المروع للأمراض والتشوهات الخلقية، هي حقائق موثقة تتطلب استجابة عاجلة وفورية.
4. التعدين كمحرك للصراع: تحول الذهب في السودان من مجرد سلعة اقتصادية إلى وقود للنزاعات المسلحة وأصل استراتيجي تتنافس عليه القبائل والجماعات المسلحة وقوات الدعم السريع. إن السيطرة على المناجم توفر تمويلاً مستقلاً لهذه الجهات، مما يطيل أمد الحروب ويقوض استقرار الدولة.
5. تهميش حقوق المجتمعات المحلية: في ظل السباق المحموم على الذهب، تم تهميش حقوق المجتمعات المحلية بشكل منهجي. فآليات "المسؤولية المجتمعية" و"التعويض العادل" تظل حبراً على ورق، وسبل الانتصاف القانوني صعبة المنال، مما يترك السكان المحليين يتحملون كافة أعباء وتكاليف التعدين دون الحصول على أي من منافعه الحقيقية.

2.5. ثانياً: التوصيات

بناءً على هذه النتائج، تقترح الورقة مجموعة من التوصيات المتكاملة التي تستهدف معالجة الأزمة على المستويات التشريعية والمؤسسية والعملية والحقوقية:

1.2.5. توصيات تشريعية:

1. صياغة قانون خاص بالتعدين الحرفي: بدلاً من محاولة تعديل القانون الحالي غير الملائم، يجب على المشرّع السوداني صياغة "قانون خاص بالتعدين الحرفي والضيق النطاق". يجب أن يكون هذا القانون الجديد واقعياً، يعترف بالطبيعة غير الرسمية للقطاع، ويوفر مسارات تدريجية ومبسطة للتقنين والترخيص، مسترشداً بالمبادئ التوجيهية للمنتدى الحكومي الدولي (IGF) التي تركز على الإدارة التدريجية للقطاع.
2. تجريم واضح للملوثات: يجب أن يتضمن القانون الجديد نصوصاً واضحة وصريحة تجرم استيراد واستخدام الزئبق والسيانيد في قطاع التعدين الحرفي، مع فرض عقوبات جنائية وإدارية رادعة على المخالفين. ويجب ربط هذا التجريم

ببرامج دعم حكومية لتوفير ونشر التقنيات البديلة الآمنة، مثل طاولات الاهتزاز وأجهزة الفصل بالجاذبية، التي أثبتت فعاليتها في أماكن أخرى.

2.2.5. توصيات مؤسسية:

1. إعادة هيكلة الجهاز الرقابي: يجب تفكيك الهيكل الحالي للشركة السودانية للموارد المعدنية لفصل مهام الرقابة البيئية والصحية والسلامة عن مهام تحصيل الإيرادات وتطوير القطاع. يمكن إنشاء "هيئة مستقلة للرقابة على سلامة التعدين" تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة وميزانية كافية، وتكون مسؤولة مباشرة أمام البرلمان، بينما تتولى جهة أخرى تابعة لوزارة المالية مهمة تحصيل الإيرادات.
2. تفعيل وتمكين مجالس المسؤولية المجتمعية: يجب إعادة هيكلة مجالس المسؤولية المجتمعية على المستوى المحلي لتكون هيئات مستقلة منتخبة من أهالي المنطقة، ومنحها استقلالية مالية وإدارية كاملة في تحديد أولويات المشاريع والإشراف على تنفيذها، مع تحويل الأموال المخصصة لها مباشرة إلى حسابات خاصة بهذه المجالس، لضمان وصول المنافع للمجتمعات المتضررة.

3.2.5. توصيات عملية وتنفيذية:

1. استراتيجية وطنية للدمج والتقنين: تبني استراتيجية وطنية تهدف إلى دمج القطاع في الاقتصاد الرسمي عبر تشجيع وتنظيم المعدنين في جمعيات أو تعاونيات محلية. هذا التنظيم يسهل على الدولة تقديم الدعم الفني والتدريب والقروض الميسرة لشراء التقنيات النظيفة، وفي المقابل يسهل عليها عملية الرقابة وتحصيل الضرائب.
2. إنشاء بورصة وطنية للذهب: إنشاء بورصة وطنية للذهب، كما دعا العديد من الخبراء، لتوفير قنوات بيع رسمية وشفافة وبأسعار عادلة. هذا الإجراء سيقضي على شبكات التهريب والوسطاء غير الشرعيين، ويزيد من العائدات الرسمية للدولة، ويضمن دخول ال المنتج إلى القنوات المالية الرسمية.
3. تبني أفضل الممارسات الدولية: الاستفادة من تجارب الدول الأفريقية الأخرى في تنظيم التعدين الحرفي، والاسترشاد بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمات دولية مثل البنك الدولي والمنتدى الحكومي الدولي، والتي تركز على إضفاء الطابع الرسمي، وتحسين سبل العيش، وكفالة الاستدامة البيئية.

4.2.5. توصيات قضائية وحقوقية:

1. إنشاء محاكم بيئية متخصصة: تفعيل المقترح الخاص بإنشاء محاكم بيئية متخصصة في الولايات الرئيسية التي ينتشر فيها التعدين. هذه المحاكم ستساهم في تسريع النظر في القضايا المتعلقة بالأضرار البيئية والنزاعات حول الموارد، وتطوير فقه قضائي متخصص في هذا المجال.
2. توفير المساعدة القانونية: إنشاء آليات وصناديق حكومية لتقديم المساعدة القانونية للمجتمعات والأفراد المتضررين، لتمكينهم من الوصول إلى العدالة ورفع دعاوى التعويض ضد الجهات المتسببة في الضرر، سواء كانت شركات أو

أفراد.

3. تعزيز دور المجتمع المدني: دعم وتمكين منظمات المجتمع المدني السودانية المعنية بالبيئة وحقوق الإنسان، لتلعب دوراً فاعلاً في مراقبة الانتهاكات، وتوعية المجتمعات بحقوقها، والدفاع عنها أمام الجهات الحكومية والقضائية.

6. قائمة المصادر والمراجع

1.6. أولاً: القوانين والتشريعات

1. جمهورية السودان. (2015). قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015.
2. جمهورية السودان. (2001). قانون حماية البيئة لسنة 2001.
3. وزارة المعادن، الشركة السودانية للموارد المعدنية. (التاريخ غير متوفر). لائحة تنظيم التعدين التقليدي للذهب.
4. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (2021). قرار رقم (90) لسنة 2021 بشأن توزيع إيرادات قطاع التعدين.

2.6. ثانياً: الدراسات والتقارير الأكاديمية

1. إدريس، محمود محمد علي، وآخرون. (2024). "التعدين الأهلي للذهب في السودان كآلية للاستثمار من أجل المكاسب السريعة: المخاطر والتحديات". مجلة القناطر الدولية.
2. الريح، أحمد عبد العزيز إبراهيم. (2020). "دور تطبيق الاستراتيجية في معالجة مخاطر التعدين الأهلي للذهب: دراسة حالة منطقة أبو حمد ولاية نهر النيل – السودان". دار المنظومة.
3. خيري، نسرين بابكر سيد حسن. (2018). "الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتعدين الأهلي: دراسة حالة 'وحدة دلقو الإدارية' الولاية الشمالية". دار المنظومة.
4. سليمان، دولت محمد أحمد. (2019). "تداعيات نشاط تعدين الذهب بمنطقة صواردة وما جاورها بشمال السودان: الآثار والحلول". دار المنظومة.
5. عثمان، عثمان الحسن محمد، وآخرون. (التاريخ غير متوفر). "أثر التعدين الأهلي للذهب على الخصائص الديموغرافية للسكان بولاية نهر النيل". جامعة النيلين.
6. مجموعة باحثين. (2022). "المكاسب والمخاطر للتعدين التقليدي في السودان: دراسة تحليلية (2020–2022)". المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.
7. أحمد، حسن محمد يوسف. (2018). "الآثار البيئية السالبة للتعدين التقليدي في السودان وطرق معالجتها". دار المنظومة.
8. خليل، شذى. (2024). "إنتاج الذهب في السودان وسط النزاع: التأثيرات الاقتصادية وتحديات العولمة". مركز روابط للدراسات الاستراتيجية.
9. جامعة النيلين وجامعة البحر الأحمر. (2025). "ورشة عمل: الآثار البيئية للحرب: المخاطر والحلول".

10. النيلين. (2025). "التعدين الأهلي في السودان: كنز اقتصادي يواجه أزمات بيئية وتنظيمية".

3.6. ثالثاً: تقارير المنظمات الدولية والحكومية

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). (2020). Sudan First State of Environment and Outlook Report.
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). (2021). التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
3. المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة (IGF). (2017). إرشادات للحكومات: إدارة التعدين الحرفي والضيق النطاق.
4. البنك الدولي. (2013). "قطاع التعدين: تحسين حياة الفقراء من خلال تحسين الإدارة البيئية والاجتماعية".
5. منظمة الشفافية السودانية. (2023). "لعنة الذهب في السودان: ورقة إحاطة".
6. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. (التاريخ غير متوفر). "ورشة عمل تحديات إنتاج وتسويق الذهب في السودان".
7. الشركة السودانية للموارد المعدنية. (سنوات متعددة). التقارير السنوية.
8. هيومن رايتس ووتش. (2025). التقرير العالمي 2025: السودان.
9. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2024). "مؤتمر استكشاف أبعاد الصراع في السودان – رؤى بحثية وتداعيات".

4.6. رابعاً: مصادر إعلامية وتقارير صحفية

1. الجزيرة نت. (2022). "التعدين التقليدي في السودان.. تشوهات للمواليد ودمار للبيئة من أجل الذهب".
2. الجزيرة نت. (2016). "الزئبق بالسودان.. يعدّن الذهب ويسلب الأعمار".
3. الشرق. (2024). "التعدين الأهلي في السودان.. كنز اقتصادي يواجه أزمات بيئية وتنظيمية".
4. التحرير. (2025). "أضرار وتقاطعات سالبة للشركة السودانية للموارد المعدنية في التعدين الأهلي والمسؤولية المجتمعية بالولاية الشمالية".
5. العربية نت. (2022). "التنقيب عن الذهب في السودان.. رحلة الثراء القبيح".
6. الترا صوت. (2020). "حروب الأرض في السودان: مناجم الذهب عنصر جديد في خريطة الصراعات الممتدة".
7. شبكة عاين. (2024). "مناجم سونغو.. الذهب الذي يغذي حرب قوات الدعم السريع".
8. سودان تريبيون. (2014). "السودان يعتزم إنشاء جسم رقابي للسيطرة على التعدين الأهلي".
9. أخبار السودان. (2022). "محكمة دلقو الجزئية توقف مصنع معالجة مخلفات التعدين لشركة تركية".
10. المرصد الدولي لرصد الأبعاد البيئية للصراعات (CEOBS). (2024). "الخسائر البيئية للحرب في السودان". تقرير تحليلي.

11. رويترز. (2025). "السودان أنتج 64 طنا من الذهب في 2024".

12. سودان تريبيون. (2023). "تقارير عن تهريب الذهب".

5.6. خامساً: مواقع إلكترونية لمنظمات

1. .Planet GOLDموقع البرنامج العالمي للذهب.

2. المنتدى الحكومي الدولي (IGF). الموقع الرسمي.

3. الجمعية السودانية لحماية البيئة (SECS). الموقع الرسمي.

4. الشركة السودانية للموارد المعدنية. بوابة المعادن الإلكترونية.

5. المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية. الموقع الرسمي.